A

الأمم المتحدة

الجمعيـــة العامـــة

Distr.
GENERAL

A/HRC/5/10
25 May 2007

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الخامسة
البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت

تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠ المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦ المعنون "مجلس حقوق الإنسان"

البرامج السياسية التي تشجع على التمييز العنصري أو تُحرِّض عليه

دراسة مؤونة أعدها دودو ديين، المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري، وكره الأجانب، وما يتصل بذلك من تعصب

(A) GE.07-12676 020707 040707

موجز

هـــذا التقرير تأوين للدراسة (E/CN.4/2006/54) المقدمة عملاً بقرار لجنة حقوق الإنسان ٣٦/٢٠٠٥ بشـــأن التعارض بين الديمقراطية والعنصرية، هذا القرار الذي دعت فيه اللجنة المقرر الخاص إلى مراجعة الدراسة الخاصـــة بمســـألة البرامج السياسية التي تشجع أو تُحرِّض على التمييز العنصري (E/CN.4/2004/61) ومواصلة التوسع فيها، وذلك بصيغتها المؤوّنة المقدمة إلى الجمعية العامة (A/59/330)، وتقديمها إلى اللجنة في دورتها الثانية والســـتين. ويُقـــدَّم هذا التقرير إلى مجلس حقوق الإنسان عملاً بمقرر المجلس ١٠٢/١ الذي مدد المجلس به بصفة استثنائية لمدة سنة جميع ولايات وآليات ومهام ومسؤوليات لجنة حقوق الإنسان.

وتضـــع الدراسة في الاعتبار ما قدمته الدول الأعضاء[1] من ردود على الرسالة التي بعث بها المقرر الخاص في ١٤ تمـــوز/يوليه ٢٠٠٥ طالباً فيها تقديم معلومات، وكذلك الاستنتاجات التي توصلت إليها حلقة العمل التي تناولت هذه المسألة في أثناء انعقادها في برازيليا في ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٦ في أعقاب انعقاد المؤتمر الإقليمي للأمريكتين.

ويؤكـــد هـــذا التقرير الاتجاهات البارزة التي ذكرت في التقارير السابقة مثل تطبيع العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب لأغراض سياسية، واختراق البرامج السياسية العنصرية التي تنادي بها الأحزاب والحركات اليمينية المتطرفة للبرامج السياسية للأحزاب الديمقراطية، وتزايد إضفاء الشرعية الفكرية على تلك البرامج.

ويُحلـــل الـــتقرير عودة أفعال التحريض على الكراهية والعنف العنصريين رغم وجود نصوص في معظم التشـــريعات الوطنية ترمي إلى مكافحة هذه الأفعال. وينظر التقرير في الطريقة التي تصور بها الأحزاب السياسية اليمينية المتطرفة القيود المفروضة على التحريض على الكراهية والتمييز العنصريين تصويراً متزايداً باعتبارها قيوداً تشـــكل انتهاكاً لحرية الرأي والتعبير. ويدرس التقرير كذلك الإضفاء التدريجي للشرعية على البرامج التي تنشر الكراهية والاستبعاد من قِبل بعض المفكرين الذين يروجون خطاب الاستبعاد ومعاداة المهاجرين الذي يرتكز على الدفاع عن الهوية القومية، ومن قِبل أحزاب سياسية رئيسية تلجأ إما إلى خطاب معاد للمهاجرين وكاره للأجانب مماثلٍ لخطاب المنظمات السياسية اليمينية المتطرفة، أو إلى الدخول في ائتلاف حكومي مع هذه المجموعات.

ومـــن التوصيات الرئيسية التي جاءت في التقرير، توصية يدعو المقرر الخاص فيها إلى تعزيز التزام القادة السياسيين والمفكرين بالرفض والإدانة القويين لأي تعبير علني عن الكراهية وكره الأجانب، ويدعو فيها إلى تعزيز مناخ الاحترام والتعايش السلمي بين مختلف الفئات الإثنية في المجتمع. ويدعو المقرر الخاص أيضاً إلى صون وتحسين الصـــكوك القانونـــية الحالية التي ترمي إلى مكافحة التحريض على العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب. وإضافة إلى ذلك، ونظراً إلى التحدي الذي يمثله تزايد لجوء مجموعات يمينية متطرفة إلى استخدام حرية التعبير أداة في أيديهـــم، يدعو المقرر الخاص إلى التأمل من جديد من قِبل جميع الهيئات المعنية في التوازن والتكامل بين حرية التعبير وحرية الدين.

---

[1] Argentina, Azerbaijan, Belarus, Georgia, Mexico, Oman, Poland, Slovenia, Syrian Arab Republic, Ukraine, the United States of America and Venezuela (Bolivarian Republic of).

المحتويات

	الفقـــرات	*الصفحة*
مقدمة	١-٤	٤
أولاً - قضايا عامة في التعارض بين الديمقراطية والعنصرية	٥-٨	٥
ثانياً - السياقات والسمات الإقليمية	٩-٥٩	٦
ألف - أوروبا	١٠-٣٤	٦
باء - آسيا	٣٥-٣٧	١٥
جيم - أفريقيا	٣٨-٤٢	١٦
دال - أمريكا الجنوبية.....	٤٣-٥٠	١٨
هاء - الشرق الأوسط	٥١-٥٥	٢٠
واو - أمريكا الشمالية.....	٥٦-٥٩	٢٢
ثالثاً - الاستنتاجات والتوصيات.....	٦٠-٦١	٢٣

مقدمة

١- هذا التقرير دراسةٌ مؤونة لتقرير سابق قدمه المقرر الخاص إلى لجنة حقوق الإنسان (E/CN.4/2006/54)، عملاً بالقرار ٣٦/٢٠٠٥ (الفقرة ١٧) بشأن التعارض بين الديمقراطية والعنصرية، الذي دعت فيه اللجنة المقرر الخاص إلى مراجعة ومواصلة التوسع في الدراسة الخاصة بمسألة البرامج السياسية التي تشجع أو تحرض على التمييز العنصري (E/CN.4/2004/61)، بصيغتها المؤونة التي أُعدت للجمعية العامة (A/59/330)، وإلى تقديم الدراسة إلى اللجنة في دورتها الثانية والستين. وسيُقدَّم هذا التقرير إلى مجلس حقوق الإنسان عملاً بقرار المجلس ١٠٢/١ الذي مـــدد المجلس فيه بصفة استثنائية لمدة سنة جميع ولايات وآليات ومهام ومسؤوليات لجنة حقوق الإنسان. والفترة التي ترجع إليها الدراسة والمشمولة بهذا التقرير هي ٢٠٠٤-٢٠٠٦.

٢- وينـــبغي قـــراءة هذه الدراسة وبحثها في سياق تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان (A/CONF.189/12 وCorr.1، الفقـــرات ٢٧ و٨٣ و٨٥ و١١٥ على التوالي) ومقرر مجلس حقوق الإنسان ١٠٦/٢ الذي يدعو فيه المجلـــس مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى مواصلة الجهود اللازمة، بالتعاون مع المقرر الخاص، لمواصـــلة تحليل مسألة التحريض والتشجيع على العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب في النقاش السياسي. ويطلب المجلس أيضاً إلى المقرر الخاص أن يُدرج، عند تقديم تقريره إلى المجلس في أي دورة مـــن دوراتـــه تُعقد بعد دورته الرابعة، مسألة المشاركة والتمثيل السياسيين للجماعات المُعرَّضة للعنصرية والتمييـــز العنصـــري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب في عملية صنع القرار على المستوى الوطني في الحكومـــات والأحـــزاب والبرلمانات والمجتمع المدني بصورة عامة، على أن يأخذ في الاعتبار الإسهام المحتمل لهذه الجماعات في تعزيز المنظور المناهض للتمييز في الحياة السياسية والاجتماعية بقصد تعزيز الديمقراطية. وهذه المسألة التي تُعالج في بعض أجزاء هذا التقرير ستحظى بمزيد من النظر فيها من قِبل المقرر الخاص في تقريره الرئيسي الذي يقدمه إلى المجلس في عام ٢٠٠٨.

٣- ويـــتكون الـــتقرير مـــن ثلاثة أجزاء رئيسية تلي المقدمة. ويقدم الجزء الأول منه استعراضاً عاماً لمسألة التعارض بين الديمقراطية والعنصرية؛ ويقدم الجزء الثاني تحليلاً لأهم البرامج السياسية التي تُحرض على العنصرية والتمييز العنصري في أوروبا وآسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية والشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ ويقدم الجزء الثالث الاستنتاجات والتوصيات المستمدة من ذلك التحليل.

٤- ولأغراض هذه الدراسة، فإن عبارة "البرامج السياسية التي تشجع على التمييز العنصري أو تُحرض عليه" تُستخدم في الإشارة إلى جميع الإيديولوجيات والبيانات والاستراتيجيات والبرامج والممارسات السياسية التي تدعو إلى التمييز العنصري أو الإثني أو الكراهية العنصرية أو الإثنية، وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب كأداة للتوصل إلى توافق سياسي و/أو كسب سلطة سياسية.

أولاً – قضايا عامة في التعارض بين الديمقراطية والعنصرية

٥- تتسم عودة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب في الوقت الحاضر بسمات رئيسية إحداها دورها المتزايد والأهمية التي اكتسبتها في المجال السياسي. وفي وجه القيود القانونية التي تشمل الحظر الصريح في بلدان عديدة، يسعى السياسيون من دُعاة الكراهية العرقية أو الإثنية أو التمييز العرقي أو الإثني إلى كسب الاحترام بتخليهم عن لغة "التفوق العرقي" القديمة واعتمادهم لغة ديمقراطية في ظاهرها تتحدث عن الاختلاف الثقافي. ووفقاً لهذه اللغة الخطابية الجديدة، فإن المجموعات التي كان يُشار إليها في السابق باسم الفئات التي تنتمي إلى "أعراق دونية" ومختلفة يُقال عنها اليوم إنها صاحبة ثقافات تتعارض والثقافة السائدة. وهذا التحول القائم على مجرد استبدال كلمة "عِرق" بكلمة "ثقافة" لم يمس فكرة الترتيب الهرمي للبشر التي تنطوي عليها نظريات وإيديولوجيات العِرق[٢].

٦- وفي معظم مناطق العالم، اقتصر لوقت طويل استخدام العنصرية والتمييز العنصري والإثني وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب في مجال السياسة على مجموعات سياسية يمينية متطرفة. فالمنظمات النازية الجديدة، والفاشية الجديدة، والقومية المغالية التي يقع في صُلب مبادراتها السياسية أيديولوجيات عنصرية صريحة أو مرتكزة إلى أسس إثنية فكانت تُعتبر منظمات مهمشة ولم تجد القضايا التي تنادي بها سبيلها إلى برامج الأحزاب المعروفة بالديمقراطية إلا في حالات نادرة. وكما بيّن المقرر الخاص بالوثائق في تقاريره السابقة، فإن هذه الحالة آخذة بالتغير السريع، وقد وجد العديد من هذه المنظمات السياسية السبيل إلى السلطة كأعضاء في ائتلاف حاكم تقوده أحزاب ديمقراطية في العادة. والجانب الأشد من ذلك إثارة للجزع هو أثر هذه المجموعات المتطرفة على مجمل البرنامج السياسي: فهناك عدد متزايد من الأحزاب الديمقراطية عادة يلجأ الآن إلى لغة الخوف والاستبعاد، والبحث عن كِباش فداء واستهداف الأقليات الإثنية أو الدينية بوجه عام، وبخاصة المهاجرين واللاجئين، بغية الاحتفاظ بالسلطة السياسية أو اكتسابها.

٧- وفي المجال السياسي، كما في مجالات الحياة العامة الأخرى، أدى خطاب النخبة ولا يزال دوراً هاماً في توالد وبث الأفكار والممارسات القائمة على العنصرية وكره الأجانب[٣]. ولذلك فإنه بوسع الزعماء السياسيين والأحزاب السياسية ومن واجبهم القيام بدور أساسي في تعزيز الديمقراطية بمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

٨- وإضافة إلى ذلك، فإنه من الضروري أن يقوم الزعماء السياسيون وأحزابهم بتشجيع مشاركة وتمثيل الجماعات المعرَّضة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب في عملية صنع القرار على المستوى الوطني في الحكومات والأحزاب والبرلمانات والمجتمع المدني بوجه عام، على أن يأخذوا في اعتبارهم إسهام هذه الجماعات في تعزيز المنظور المناهض للتمييز في الحياة السياسية والاجتماعية بقصد تعزيز الديمقراطية.

---

[2] Lentin, A., "Replacing 'race', historicizing 'culture' in multiculturalism" in *Patterns of Prejudice*, Vol. 39, No. 4, 2005.

[3] van Dijk, Teun A., "Élite Discourse and the Reproduction of Racism", paper presented at International Conference on European Racism, 25-30 September 1990, Hamburg, Germany (available online at http://www.discourses.org).

ثانياً – السياقات والسمات الإقليمية

٩- يبحث المقرر الخاص في الفقرات التالية حالة البرامج السياسية التي تشجع التمييز العنصري في عدد من البلدان، بما فيها بعض البلدان التي زارها أو درسها في تقارير سابقة.

ألف – أوروبا

١٠- تشهد أوروبا في الوقت الحاضر تأثير العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب تأثيراً يطال في الغالب أبناء الأقليات التي تُحدَّد بحسب العِرق، والإثنية، والأصل القومي أو الجنسية، واللغة، والدين، ويطال كذلك المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء.

١١- ومن بين تلك الأقليات الروما والغجر والسنتي والمترحلون الذين يجدون أنفسهم في وضع فريد من نوعه لأنهم ينتشرون في جميع البلدان ويتعرضون للتمييز والتهميش في جميع قطاعات الحياة العامة. وفي معظم البلدان الأوروبية، تُعتبر هذه الأقليات من أشد الجماعات تعرضاً للعنف العنصري، والتمييز العرقي أو الإثني، وكره الأجانب، وما يتصل بذلك من تعصب[٤].

١٢- وكثيراً ما يكون المهاجرون واللاجئون وطالبوا اللجوء الأهداف الأولى للعنصرية وكره الأجانب في جميع أنحاء أوروبا. والأمر الأشد إثارة للقلق أن هؤلاء يشكلون الأهداف المفضلة للنشاط السياسي الجديد في الأحزاب اليمينية المتطرفة التي تُعتبر الأدوات التقليدية للخطاب العنصري والمعادي للسامية والكاره للأجانب في الحياة السياسية في البلدان الأوروبية[٥].

١٣- وكما أكد المقرر الخاص في تقارير سابقة، فإن العودة الحالية للعنصرية ومعاداة السامية وكره الأجانب تتمثل في القبول المتزايد للأنشطة السياسية العنصرية والمعادية للسامية والكارهة للأجانب في أوساط أحزاب اليمين المتطرف؛ وفي الأثر السلبي لهذه الأنشطة في الأحزاب الديمقراطية عادة التي لم تتقاسم السلطة أحياناً مع هذه الأحزاب فحسب بل قامت أيضاً باعتماد حججها وسياساتها العنصرية؛ وتتمثل أخيراً في إضفاء الشرعية الفكرية على صنف جديد من القومية الإثنية أو الثقافية يسميها البعض "قومية تقدمية"، ترى في تعددية الثقافات تهديداً ماكراً للهوية القومية والقيم القومية والتضامن الاجتماعي القومي في مجتمع يعتبر أنه كان فيما سبق مجتمعاً "متجانساً" وأصبح "بالغ التنوع" بسبب قدوم المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء[٦].

---

[4] European Monitoring Centre on Racism and Xenophobia (EUMC): *Racism and Xenophobia in the EU Member States - Trends, developments and good practices*, Annual Report 2005, Part 2. (http://fra.europa.eu/fra/material/pub/ar05/AR05_p2_EN.pdf). See also EUMC (2006): The Annual Report on the Situation regarding Racism and Xenophobia in the Member States of the EU, Vienna 2006 (http://fra.europa.eu/fra/material/pub/ar06/AR06-P2-EN.pdf).

[5] European Commission against Racism and Intolerance (ECRI): "The Use of racist, anti-Semitic and xenophobic arguments in political discourse", Jean-Yves Camus, Strasbourg, March 2005.

[6] Goodhart, D., "Too Diverse? Is Britain becoming too diverse to sustain the mutual obligations behind a good society and the welfare state?", *Prospect*, Vol. 95, February 2004. See also by same author, "National Anxieties", *Prospect*, Vol. 123, June 2006.

١٤- وأما هذا التطبيع السياسي استخدام الحجج العنصرية والكارهة للأجانب وإضفاء الشرعية على هذا الاستخدام باعتباره وسيلة مقبولة لبناء توافق سياسي فيزدادان بفعل "الحرب العالمية على الإرهاب" التي أعقبت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ المأساوية والهجمات الإرهابية على القطارات في ١١ آذار/مارس ٢٠٠٤ في مدريد وفي ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٥ في لندن. والكفاح ضد الإرهاب يخاض حالياً في سياق سياسي وإيديولوجي شهد في حالات كثيرة استغلال شعور قطاعات واسعة من السكان بعدم الأمان في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والمادية لإثارة مشاعر العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وفي سياق كهذا، يُصَوَّرُ الإرهابيون الذين يعملون لأهداف سياسية، لكنهم يدعون أنهم يتصرفون باسم الإسلام، باعتبارهم مرادفاً لجميع المسلمين، وينظر إلى هؤلاء المسلمين بدورهم على أنهم مرادف للمهاجرين أو لذريتهم وللاجئين وطالبي اللجوء من غير الأوروبيين.

١٥- ومنذ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، تزايد تغلغل رسالة كره الأجانب في الحركات السياسية الهامشية والرئيسية فأسفر ذلك عن نشوء مناخ من الاستبعاد والقلق الشديد والعنف المتزايد ضد المهاجرين، والأقليات الإثنية والدينية، واللاجئين وطالبي اللجوء، وقد غذى ذلك المناخ سياسات وممارسات الحكومات والسياسة الحزبية[٧] وأما تصاعد كره الأجانب والعنف العنصري في السنوات القليلة الماضية فقد اكتسب أيضاً قوة دافعة من إضفاء الشرعية على التعبير علناً عن الكراهية من قبل الحركات السياسية القائمة على أساس أفكار عنصرية واستبعادية. وفي الوقت ذاته، فإن الكفاح ضد العنف العنصري يُهمّش تدريجياً، وهذا ينطوي على خطر تعزيز مناخ عدم الثقة والخوف بين الأغلبية والأقلية من السكان.

١٦- وقد زاد في السنوات الأخيرة بروز الأحزاب اليمينية المتطرفة التقليدية وارتفع صوتها، كما يتبين من إنشاء مجموعة سياسية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ في البرلمان الأوروبي تسمي نفسها مجموعة "الهوية والتقليد والسيادة"، وتتألف من برلمانيين من الأحزاب اليمينية المتطرفة في سبع من الدول الأعضاء (فرنسا وبلجيكا ورومانيا وبلغاريا وإيطاليا والنمسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية). وعلى المستوى الوطني، يبدو أن الأثر العام لهذه الأحزاب في جدول الأعمال السياسي أكبر نسبياً من الأثر الذي يمكن توقعه بناءً على وزنها الانتخابي الفعلي. وكما ذكر سابقاً على نحو بارز، فإن هذه الحالة ناشئة في جانب منها عن دخول هذه الأحزاب مباشرة في بعض الائتلافات الحكومية، وتُعزى في جانب آخر منها إلى اعتماد الأحزاب السياسية الرئيسية بعض أفكارها وتدابيرها في مجال السياسة العامة، لا سيما في مجال الهجرة واللجوء.

١٧- وقد اعتمدت اللجنة الأوروبية لمكافحة العنصرية والتعصب التابعة لمجلس أوروبا في ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٥ "إعلان بشأن استخدام مبادئ من مبادئ العنصرية ومعاداة السامية وكره الأجانب في الخطاب السياسي"[٨]، وإذ يؤكد هذا الإعلان الإيمان بأن "التسامح والتعددية هما في أساس المجتمعات الديمقراطية حقاً وأن التنوع يثري كثيراً هذه المجتمعات"، يدين استخدام مفردات تنمّ عن عنصرية ومعاداة للسامية وكره للأجانب في

---

[7] McClintock, M., *Everyday Fears: A Survey of Violent Crimes in Europe and North America*; Human Rights First (formerly The Lawyers Committee for Human Rights), Cordoba Conference Edition, June 2005.

[8] http://www.coe.int/T/E/Human_Rights/Ecri/1-ECRI/4-Relations_with_civil_society/1-Programme_of_action/14-Public_Presentation_Paris_2005/Declaration%20eng.asp.

الخطاب السياسي ويؤكد أن هذا الخطاب غير مقبول أخلاقياً. وتشعر اللجنة الأوروبية ببالغ القلق لأن الخطاب السياسي القائم على العنصرية ومعاداة السامية وكره الأجانب لم يعد محصوراً بأحزاب سياسية متطرفة، بل بات يؤثر بصورة متزايدة في الأحزاب السياسية الرئيسية، الأمر الذي ينطوي على خطر إضفاء الشرعية وعلى هذا النوع من الخطاب والتقليل من أهميته. كما يلاحظ بقلق بالغ أن ذلك الخطاب ينطوي على أشكال من التحامل والقوالب النمطية تتعلق بغير المواطنين وبجماعات الأقليات ويعزز العنصرية وكره الأجانب في المناقشات المتعلقة بالهجرة واللجوء. وإضافة إلى ذلك، تلاحظ بقلق بالغ أن هذا النوع من الخطاب يرسم في أحيان كثيرة صورة مشوهة للإسلام وأن معاداة السامية لا تزال تلقى التشجيع من بعض القادة السياسيين وبعض الأحزاب السياسية. وتدعو اللجنة الأوروبية الأحزاب السياسية الأوروبية إلى توقيع وتنفيذ "ميثاق الأحزاب السياسية الأوروبية من أجل مجتمع غير عنصري" الذي يشجع على اتخاذ موقف مسؤول إزاء مشاكل العنصرية سواء أكانت تتعلق بالتنظيم الفعلي للأحزاب أو بأنشطتها.

١٨- في النمسا، يعتبر حزب الحرية (*Freiheitliche Partei Österreichs*, FPÖ) المستخدم الرئيسي للحجج العنصرية وحجج معاداة السامية وكره الأجانب في الخطاب السياسي، وقد كان من أوائل هذا النوع من الأحزاب التي كسبت سلطة سياسية على المستوى الوطني وذلك بدخوله في ائتلاف حكومي في عام ١٩٩٩. وفي الانتخابات الوطنية الأخيرة التي عقدت في عام ٢٠٠٦، انضم إلى هذا الحزب من اليمين المتطرف تشكيل جديد منشق هو التحالف من أجل مستقبل النمسا الذي يقوده الزعيم السابق لحزب الحرية يوغ هايدر. وقد حصل هذان الحزبان اليمينيان المتطرفان معاً على أصوات أقل عدداً مما حصل عليه حزب الحرية أصلاً في عام ١٩٩٩ عندما كان في ذروة الاتفاق السياسي في صفوفه. وفي أثناء حملة الانتخابات البرلمانية الأوروبية في عام ٢٠٠٤، اتخذ حزب الحرية عبارة "تشديد تنظيم الهجرة والحق في اللجوء: النمسا ليست بلد هجرة" عنواناً للبند الثاني من برنامجه. وأطلق هذا الحزب حملات أخرى شبيهة بتلك تدعو إلى وقف إتاحة فرص الحصول على الحقوق الاجتماعية لطالبي اللجوء[٩].

١٩- وفي بلجيكا، يعتبر حزب المصلحة الفلمنكية (*Vlaams Belang*) في منطقة الفلمنك الحزب الرئيسي في جانب اليمين المتطرف والمعادي للمهاجرين. ويؤيد هذا الحزب الاستقلال الفلمنكي، والسيطرة الصارمة على الهجرة وترحيل المهاجرين الذين لا يندمجون. وقد حقق هذا الحزب مكاسب كبيرة في جميع الانتخابات التي أجريت منذ عام ١٩٨١، وحصل على ٢٠,٧ في المائة من الأصوات في الانتخابات الإقليمية الأخيرة التي أجريت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. وعلى الرغم من هذا الفوز الانتخابي، نجحت الأحزاب الرئيسية في تطبيق سياسة العزل التي اتفقت فيها على رفض تشكيل ائتلاف مع حزب *المصلحة الفلمنكية*. والحزب القومي اليميني المتطرف في منطقة فالونيا هو حزب الجبهة الوطنية الذي يستخدم، كما يفعل حزب *المصلحة الفلمنكية*، الشعارات الخطابية التي تجاهر بالعنصرية وكره الأجانب. وقد حكم على رئيس الحزب، دانيال فيري، في ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، بالخدمة المجتمعية ومُنع من خوض الانتخابات لمنصب سياسي لمدة ١٠ سنوات لقيامه بنشر كتيبات عنصرية. واعتبرت المحكمة أن هذه الكتيبات تشجع على كره الأجانب وتشكل اعتداءً خطيراً على القيم الديمقراطية؛ وقد ثبّتت محكمة استئناف ذلك الحكم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.

---

[9] Camus, op. cit. (supra note 5), p. 8.

٢٠- أمـــا الحـــزب اليميني المتطرف الرئيسي في الدانمرك الذي يطرح برنامجاً عنصرياً وكارهاً للأجانب فهو حزب الشعب الدانمركي (*Dansk Folkeparti*). وأصبح هذا الحزب في انتخابات عام ٢٠٠١ ثالث أكبر حزب في البرلمان، ودخـــل في حكومة ائتلاف محافظ - ليبرالي مقابل تنفيذ بعض المطالب الرئيسية مثل اعتماد سياسة قوية ضد الهجرة. ولـــلحزب بـــرنامج مناهض للمهاجرين صراحة يستند إلى الفكرة القائلة إن الشعب الدانمركي شعب متجانس دينياً وثقافـــياً وإثنياً، "ولذلك ينبغي تعزيزه والمحافظة عليه". وهذا الحزب الذي يقول: "إن الدانمرك ليست و لم تكن قط بلد هجـــرة، ولذلك لن نسمح بتحويله إلى مجتمع متعدد الإثنيات"، هو حزب معارض لمجتمع متعدد الثقافات والإثنيات، ولذلـــك يعـــارض وجـــود أناس من بلدان أخرى حتى وإن كانوا مندمجين في الثقافة الدانمركية[١٠]. وفي أثناء الحملة الانتخابية، خصصت صحيفة الحزب "*دانكس فولكبلاد*" مجالاً واسعاً لانتقاد الإسلام ونشرت إدانة مطوّلة لمركز الرصد الأوروبي المعـــني بالعنصرية وكره الأجانب ولأعماله متهمة إياه بالأخذ بشكل جديد من أشكال النظام الشمولي. أما الجـــدل الـــذي نشأ عن نشر صحيفة *جيلاندز - بوستن* (*Jyllands-Posten*) ١٢ صورة كاريكاتورية للنبي محمد في أيلـــول/ســـبتمبر ٢٠٠٥ فقد كشف عن استغلال مقصود لحرية التعبير كأداة في يد بعض الأحزاب السياسية لترويج بـــرامجها المعاديـــة للأجانب وذلك في الدانمرك وفي بلدان أوروبية أخرى. وقد عالج المقرر الخاص هذه المسألة معالجة مستفيضة في تقريره الأخير عن حالة المسلمين والعرب في مناطق مختلفة من العالم (E/CN.4/2006/17).

٢١- وفي ألمانيا، ظلت أحزاب اليمين المتطرف، لا سيما الحزب الديمقراطي القومي (*Nationaldemokratische Partei Deutschlands*, NPD) واتحـــاد الشـــعب الألمـــاني (*Deutsche Volksunion*, DVU)، حتى عام ٢٠٠٦ خارج السلطة السياســـية على المستويين القومي والإقليمي لأنها لم تحصل قط على ٥ في المائة من الأصوات وهي العتبة المطلوبة للتمثـــيل في البرلمان. وقد تغيرت هذه الحالة في خريف عام ٢٠٠٦ عندما دخل الحزب الديمقراطي القومي برلمان الولاية في ميكلينبرغ - بومرانيا الغربية وعندما دخل اتحاد الشعب الألماني برلمان الولاية في براندينبيرغ. أما أشد العبارات تطرفاً بشأن العنصرية ومعاداة السامية فتوجد في دعاية الحزب الديمقراطي القومي[١١] الذي يأخذ بآراء اليمين المتطرف في ألمانيا وهي الآراء التقليدية المعادية للديمقراطية والآراء القومية المتشددة والآراء المعادية للاتحاد الأوروبي، وكذلـــك الآراء التي تعبر عن معاداة السامية وكره الأجانب. وقد خلصت دراسة أجريت مؤخراً إلى القول إن الإيديولوجيا اليمينية المتطرفة لا توجد فقط في الهامش اليميني للطيف السياسي الألماني بل توجد في جميع طـــبقات وأجيال السكان وفي أوساط الناخبين في جميع الأحزاب[١٢]. ونبه المؤلفان إلى وجوب الاهتمام اهتماماً خاصـــاً بكـــره الأجانـــب باعتباره "المخدّر" الذي يؤدي إلى التطرف اليميني، وقالا بوجوب أن تمتنع الأحزاب الديمقراطية عن الإدلاء ببيانات تنمّ عن كره للأجانب وتقوم على التمييز وذلك كي لا تضفي مزيداً من الشرعية على الأحزاب اليمينية المتطرفة.

٢٢- أمـــا في فرنســـا فإن الأحزاب الرئيسية الثلاثة التي لديها برامج تحرض على العنصرية وكره الأجانب أو تشـــجعهما فهـــي الجبهة الوطنية (*Front national*, FN) التي يتزعمها جان - ماري لوبن، والحركة الجمهورية

---

10 Ibid. See also http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/europe/4276963.stm.

11 Camus, op. cit. (supra note 5), p. 7.

12 Brähler, E. and Decker, O., *Vom Rand zur Mitte: Rechtsextreme Einstellungen und ihre Einflussfaktoren in Deutschland*, commissioned by the Friederich Ebert Foundation (2006).

القومية (*Mouvement national républicain*, MNR) التي يتزعمها برونو ميغري، الزعيم الثاني سابقاً في الجبهة القومية، والحركة من أجل فرنسا (*Mouvement pour la France*, MPF) التي يتزعمها فيليب دو فيليّه. وأما الموضوعات التقليدية لهذه الأحزاب فهي الصلات المزعومة بين الهجرة وغياب الأمن والإرهاب والأزمة الاقتصادية. وتدعو الجبهة القومية إلى تفضيل المواطنين والأوروبيين في فرص الحصول على العمل والسكن والخدمات الاجتماعية؛ وتدعو إلى الإبعاد الفوري للمهاجرين غير المسموح لهم بالإقامة؛ ووقف الهجرة إلى فرنسا لأزواج أو أقارب المهاجرين المقيمين إقامة قانونية في فرنسا؛ وإجراء تغيير جذري في قوانين وإجراءات التجنس بحيث تزيد صعوبة حصول الأطفال الذين يولدون لآباء مهاجرين في فرنسا على الجنسية الفرنسية. ويقول حزب برونو ميغري إن "الهجرة هي عش الإسلام في فرنسا والإسلام هو عش الإسلاميين"، ويدعو إلى إبعاد الإسلاميين من فرنسا حتى إذا كانوا مواطنين فرنسيين[١٣]. أما البرنامج السياسي الأساسي لفيليب دو فيليّه فيركز على الرسالة القائلة إن الإسلام هو الخطر الرئيسي على الهوية المسيحية القومية.

٢٣- وقد وجد استطلاع للرأي أجرته في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ الصحيفة الفرنسية *لو موند* والإذاعة الفرنسية *RTL* أن التأييد لأفكار لوبن لا يزال كبيراً جداً في أوساط سكان فرنسا. فنحو ٢٦ في المائة من الذين استطلعت آراؤهم قالوا إنهم "يتفقون اتفاقاً تاماً أو كبيراً جداً" مع أفكاره، وهذه تعتبر ثاني أعلى نسبة لتأييد حزب لوبن بعد أن سجل هذا الحزب ٢٨ في المائة في استطلاع مماثل أجري في عام ٢٠٠٢. ويعادل ذلك في الأهمية أن ٢٩ في المائة من الذين استطلعت آراؤهم يعتقدون أن لوبن لا يمثل خطراً على الديمقراطية في فرنسا، وذلك مقابل ١٩ في المائة في عام ١٩٩٧. ووفقاً لصحفية *لو موند*، فإن التوافق الكبير في الرأي بشأن أفكار لوبن ناشئ في جانب منه عن التغيير في الاستراتيجية الذي أجراه لوبن، وفي جانب آخر منه عن تقليل معارضي أفكار الحزب من أهمية هذه الأفكار. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، أعلن لوبن أن الحركة الجمهورية القومية سوف تصبح جزءاً من تحالف الاتحاد الوطني الذي يدعم حملته الرئاسية في انتخابات عام ٢٠٠٧.

٢٤- أما في إيطاليا، فإن الحزب الأهم الذي يطرح برنامجاً قائماً على العنصرية وكره الأجانب فهو رابطة الشمال. وعلى الرغم من أن الأراضي التي تشكل قاعدته تقتصر اقتصاراً يكاد يكون كاملاً على المناطق الشمالية، يحظى بحصة كبيرة من الأصوات في الانتخابات القومية. وقد أصبح هذا الحزب أحد الشريكين الرئيسيين في الحكومة الائتلافية التي رأسها رئيس الوزراء السابق بيرلسكوني في الفترة من حزيران/يونيه ٢٠٠١ إلى أيار/مايو ٢٠٠٦. وللحزب برنامج سياسي استبعادي صريح ضد المهاجرين والمسلمين والأجانب، ويظهر ذلك بوضوح في صحيفة الحزب اليومية *"لا بدانيا" (La Padania)*، وفي مختلف حملات وسياسات وزرائه أو أعضائه في الإدارات المحلية. وقد قامت رابطة الشمال عندما كانت عضواً في الائتلاف الحكومي السابق بدور رئيسي في سن قانون جديد للهجرة[١٤]، يعرف بقانون *بوسي - فيني (Bossi-Fini)* الذي يركز تركيزاً قوياً على النهج الأمني. ولا ينادي الحزب بالأفضلية الوطنية واستبعاد المهاجرين فحسب، بل يدعو أيضاً إلى الأفضلية الإقليمية لصالح سكان قاعدته الإقليمية. فهو يعلن أنه ضد العولمة، والتعددية الثقافية، والتعدد الإثني في المجتمع، والإسلام،

---

[13] Camus, op. cit. (supra note 5), p. 9.

[14] Law No. 189 of 30 July 2002.

ويعارض الحزب بقوة بناء أماكن للعبادة للمسلمين، وإنشاء مخيمات للروما والسنتي والمترحلين. وفي الانتخابات الأوروبية في عام ٢٠٠٤ والانتخابات البرلمانية الوطنية في عام ٢٠٠٦، عارض الحزب منح الحق في التصويت في الانتخابات المحلية للمهاجرين المقيمين منذ مدة طويلة، وكان هذا موضوعاً رئيسياً من مواضيع حملته. ومما يثير شديد القلق إطلاق قيادته بصورة متكررة وعلنية تصريحات عنصرية ضد المهاجرين. وإلى جانب ذلك، أدين عدد من دعاة الحزب البارزين بتهمة ارتكاب أفعال عنف وأفعال عنصرية، منهم عضوٌ في البرلمان الأوروبي أدين في الإحراق المتعمد لملجأ مؤقت يستخدمه مهاجرون من شمال أفريقيا، كما أدين وزير إقليمي للصحة وذلك بتهمة التحريض على الكراهية والتمييز العنصريين ضد مجموعة من السنتي.

٢٥- وهناك حزب آخر لديه برنامج يجاهر بعنصريته ومعاداته للسامية وكره للأجانب هو حزب القوة الجديدة (*Forza Nuova*). وهذا الحزب الذي شارك في الانتخابات البرلمانية الأوروبية في عام ٢٠٠٤ وفي الانتخابات الوطنية في عام ٢٠٠٦، شكّل تحالفاً مع قائمة البديل الاجتماعي التي رأستها عضو البرلمان أليساندرا موسوليني وأقام حملة على أساس برنامج ينادي على نحو ماكر بكره الأجانب، فيعرّف جوهر أوروبا بالقول إنها يونانية في فكرها، ورومانية في قيم العدالة والحس المدني، ومسيحية في القيم التي تشكلها وتحركها. ويشارك هذا التحالف أيضاً في مجموعة يمينية متطرفة تشكلت حديثاً في البرلمان الأوروبي (انظر الفقرة ١٦ أعلاه). وحزب القوة الجديدة يناهض العولمة، والتعدد الإثني في المجتمع، والتعددية الثقافية، والإسلام. وقد زار المقرر الخاص إيطاليا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ وقدم تقريره عن تلك الزيارة (A/HRC/4/19/Add.4) إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الرابعة.

٢٦- وأما في بولندا، فإن رابطة العائلات البولندية (*Liga Polskich Rodzin*, LPR) التي يعتبرها كثيرون حزباً يميناً متطرفاً فهي حزب سياسي كاثوليكي وقومي مغالٍ في المحافظة، وشريك في الائتلاف الحاكم حالياً الذي يجاهر بخطاب عنصري ومعادٍ للسامية. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٦، أدان الاتحاد الأوروبي ما تشهده بولندا من زيادة في التعصب القائم على العنصرية، وكره الأجانب، ومعاداة السامية، وكره اللواط والسحاق، وحث الحكومة على التخفيف من لهجتها في هذا المجال وإلا فُرضت عليها عقوبات. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، دعت رابطة مكافحة التشهير الحكومة البولندية إلى إقالة رئيس رابطة العائلات البولندية من منصبه كوزير للتربية بسبب معاداة السامية التي يجاهر بها حزبه.

٢٧- ويثير مشاعر القلق الشديد راديو ماريا، وهو محطة إذاعة كاثوليكية تجاهر بمعاداة السامية وبالعنصرية، وقد أدت دوراً حاسماً في الفوز الانتخابي الذي أحرزه حزب القانون والعدالة الذي يتزعم الائتلاف الحاكم. وقد استضافت هذه الإذاعة داعية لمعاداة السامية معروفاً أنكر حدوث الهولوكوست قائلاً: "بما أن الهولوكوست مدرج في منهاج المدارس فإن الجميع يعتقدون أن أوشفيتس كان معسكراً للموت وليس معسكر عمل عادي"، ومضى قائلاً: "في بلد كاثوليكي مثل بولندا فإن بولندا لن تكون بولندية أبداً طالما كان معظم وزرائها يهوداً تنبعث منهم رائحة البصل"[١٥]. وهناك قضية أخرى يزعم فيها أن نائب مدير التلفزيون الحكومي قد نشر مجلة نازية جديدة تدعو لطرد اليهود من بولندا.

---

[15] Camus, op. cit. (supra note 5), p. 18.

٢٨- وفي هولندا، اشتد الخطاب الذي يدعو لكره الأجانب اشتداداً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، ولم يعد محصوراً بأوساط محدودة نسبياً هي أوساط أحزاب اليمين المتطرف، لا سيما في مسائل تتصل بسياسات الهجرة واللجوء. وفي أعقاب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ ومقتل ثيو فان غوخ على يد شاب هولندي من أصل مغربي، اكتسبت نظرية "صراع الحضارات" جاذبية جديدة مما أضفى شرعية على التساؤل عن انسجام الإسلام مع القواعد والقيم الديمقراطية. وقد استخدمت تلك الأحداث أيضاً في تبرير تقييد سياسات الهجرة واللجوء تقييداً تتقدم دعاته بعض الأحزاب الديمقراطية. وتعتبر هولندا مثلاً على بلد تركت البرامج السياسية اليمينية المتطرفة منه تأثيراً كبيراً في سياسات الحكومة بشأن اللجوء دون أن تكون الأحزاب التي تنادي بتلك البرامج شريكة في الائتلاف الحاكم. ويعتبر حزب الحرية (*Partij voor de Vrijheid*, PVV) وحزب البلاد المنخفضة وطن واحد (*Eén NL*) الحزبان الرئيسيان في اليمين المتطرف وفي معاداة المهاجرين. وفي أثناء انتخابات عام ٢٠٠٦، طالب حزب الحرية بوقف الهجرة من البلدان غير الغربية، وبإلغاء ازدواج الجنسية، وعدم بناء مساجد جديدة. وأعلن زعيم الحزب غيرت فيلدرز أن "أسلمة هولندا" هي تسونامي من الضروري وقفها لأنها تهدد الثقافة الهولندية. وحزب "البلاد المنخفضة وطن واحد" ينتقد الإسلام ونموذج التعدد الثقافي الهولندي؛ وينادي بدمج المهاجرين الذين يعيشون في البلد وبوقف المزيد من الهجرة، لا سيما من البلدان الإسلامية[١٦]. وأدلى أعضاء بارزون في الحكومة أيضاً بتصريحات ساخرة معادية للمسلمين أو لبعض الممارسات الإسلامية. فقد اعتمد وزير الهجرة اقتراحاً في عام ٢٠٠٦ بمنع المسلمات من ارتداء البرقع في الأماكن العامة، وقد أيدت الحكومة ذلك مشيرة إلى أن البرقع يُخل بالنظام العام ويزعج المواطنين ويُخل بالسلامة. ويشكل المسلمون نحو ٥ في المائة من سكان هولندا، وعدد النساء اللواتي يخترن ارتداء البرقع في هولندا لا يتجاوز العشرات. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، قال وزير الخارجية في مقابلة له مع *الصحيفة اليومية البرازيلية Correio Braziliense*، إن ١٠ في المائة من سكان هولندا قدموا من بلدان إسلامية، وأضاف قائلاً "إنهم أصبحوا مواطنين هولنديين، ولكن جيناتهم تختلف عن جيناتنا. فهم أقل تسامحاً منا"[١٧].

٢٩- وفي سويسرا، يعتبر حزب الشعب السويسري (*Union démocratique du Centre*, UDC) واحداً من الأحزاب الحاكمة التي تلجأ إلى استخدام خطاب جماهيري معاد للأجانب في الإشارة إلى المهاجرين وطالبي اللجوء. وينادي هذا الحزب بضرورة وقف الهجرة والحد من عدد طالبي اللجوء الذين يمنحون وضع اللاجئ. وفي أثناء حملة الانتخابات العامة الأخيرة، استهدف هذا الحزب طالبي اللجوء بربطهم بالاتجار بالمخدرات، وأعمال العنف والاحتيال، متهماً إياهم بسياحة اللجوء واستغلال المنافع الاجتماعية التي يقدمها البلد استغلالاً متزايداً.

٣٠- وقد استخدم هذا الحزب خطاب كره الأجانب على نطاق واسع في أثناء الحملة فيما يتعلق بتيسير تجنيس الجيلين الثاني والثالث من الأجانب في عام ٢٠٠٤. وقد استخدم هذا الحزب ملصقاً فيه صورة صندوق ملئ بجوازات السفر السويسرية ترتفع من حوله أيادٍ بعضُها سوداء ممتدة لالتقاط واحد منها وكتب تحت الصورة: "التجنيس الجماعي؟ لا، لخطط التجنيس". وقد اعترض الحزب أساساً على خطة نقل سلطة البت في مسألة من يمكنه الحصول على الجنسية السويسرية إلى القانون من خلال الحكومة وليس من خلال سكان البلديات التي يقيم فيها طالبو الجنسية. وقد أطلق الحزب مبادرة مضادة لتلك الخطة عنوانها "مع عمليات التجنيس الديمقراطية"، وذلك سعياً إلى

---

[16] Ibid., p. 13.

[17] http://www.eubusiness.com/news_live/1169150414.57/.

إعادة السلطة الحصرية لسكان البلدية في البت في ما إذا كان المرشح للجنسية السويسرية مقبولاً أم لا. أما قرار تغيير إجراء التجنيس فقد استند إلى قرار صادر عن المحكمة الاتحادية في عام ٢٠٠٣، جاء فيه أن أي قرار برفض الطلب ينبغي له أن يكون خاضعاً للاستئناف، وأن الحق في البت في الموضوع لم يعد للمواطنين لأن التصويت على التجنيس لا يخضع للاستئناف. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، سنَّت الحكومة قوانين متشددة للجوء والهجرة جاعلة من الأصعب على اللاجئين تلقي المساعدة، ومانعة منعاً فعلياً دخول العمال غير المهرة من غير الأوروبيين إلى البلد. وقد صادق الناخبون في وقت لاحق على هذه القوانين في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ بأغلبية ساحقة في جميع الكانتونات البالغ عددها ٢٦ كانتوناً. ويلاحظ المقرر الخاص، في تقريره عن بعثته في سويسرا الذي قدمه إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الرابعة (A/HRC/4/19/Add.2)، أن خطاب العنصرية وكره الاجانب قد ترك بصماته في أذهان الشعب، بل حتى داخل جهاز الدولة. وأما لازمة اعتبار الأجانب كمجرمين، التي تتكرر في كثير من المناسبات الانتخابية، وتدخل الخطاب السياسي، وتتردد في بعض الأوساط الإعلامية في شكل مبالغ فيه، فهي لازمة تتسرب أكثر فأكثر إلى العقلية الجمعية وتُضفي شرعية لا على العداء للتنوع الثقافي في إشكالية الهوية فحسب، بل أيضاً على السلوك التمييزي والتعسفي الذي يسلكه الأفراد في بعض أجهزة الدولة.

٣١- وفي الاتحاد الروسي، أبلغت منظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية عن حالة مثيرة للقلق وآخذة بالتدهور السريع في التعبير العلني عن خطاب الكراهية وكره الأجانب خدمة لأغراض سياسية، هذا الخطاب الموجه ضد فئات متنوعة من الأقليات الإثنية والدينية وضد المهاجرين. فقد أعربت اللجنة الأوروبية لمناهضة العنصرية والتعصب، في تقريرها القطري الثالث[18] عن الاتحاد الروسي، عن القلق إزاء اللجوء إلى الخطاب المنادي بالعنصرية وكره الأجانب لا من قبل أحزاب متطرفة فحسب بل أيضاً من جانب ممثلين لأحزاب رئيسية. ومن أشد الحالات إثارة للقلق "رسالة الـ ٥٠٠"، وهي نداء وُجِّه إلى النائب العام في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ يحثه على النظر في نشاط جميع المنظمات الدينية والثقافية اليهودية بسبب "التطرف". ومن بين الذين وقعوا تلك الرسالة ١٩ عضواً في دوما الدولة. وعلى الرغم من الإدانة الفورية لتلك الرسالة من قِبل الرئيس بوتن والكنيسة الأرثوذكسية، أُعيد تقديم الرسالة في آذار/مارس ٢٠٠٥ إلى النائب العام موقعة من ٥ ٠٠٠ شخص بينهم تواقيع عدد من الشخصيات المعروفة. ولم توجَّه أي تهمة ضد أي من الموقعين بموجب أحكام القانون الجنائي التي تحظر خطاب الكراهية العنصرية.

٣٢- وهناك عدة منظمات سياسية، بينها أحزاب مُمثَّلة في البرلمان مثل حزب رودينا أو حزب روسيا الديمقراطي الليبرالي، تستخدم في برامجها شعارات تعبِّر عن كره الأجانب بغية اجتذاب الأصوات. وإضافة إلى ذلك، فإن نشر أفكار وصور نمطية تُعبِّر عن عنصرية وكره للأجانب في قطاع متزايد من وسائط الإعلام يساهم في رسم صورة سلبية لأبناء بعض الجماعات، ويعزز مشاعر التعصب وكره الأجانب في أوساط السكان. ومن الأمثلة على الصور النمطية التي تُرسم في وسائط الإعلام الرئيسية الصور التي ترتبط الروما والطاجيك بالاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، وربط القوقازيين، وبخاصة الشيشان، بالتطرف والإرهاب، أو ربط المهاجرين عموماً بالبطالة

---

[18] ECRI: Third Country Report on the Russian Federation, Strasbourg, May 2006.

والجريمة والقلاقل الاجتماعية. ويُقدَّم تقرير المقرر الخاص عن بعثته إلى الاتحاد الروسي (A/HRC/4/19/Add.3) إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الخامسة.

٣٣- وفي المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، يُعتبر الحزب القومي البريطاني أبرز حزب سياسي يميني متطرف، ويكرر هذا الحزب استخدام خطاب قائم على العنصرية وكره الأجانب في دعايته السياسية، مستهدفاً بخاصة طالبي اللجوء والمهاجرين. ورغم أن هذا الحزب فاز بأقل من ١ في المائة من الأصوات (في الانتخابات العامة في عام ٢٠٠٥)، إلا أنه زاد تمثيله الإجمالي على المستوى المحلي، وأنشأ قواعد دعم محلية ضخمة في بعض المناطق. ووفقاً لدستور هذا الحزب، فإنه "ينادي بالمحافظة على الطابع القومي والإثني للشعب البريطاني ويعارض معارضة تامة أي شكل من أشكال الاندماج العرقي بين الشعب البريطاني والشعوب غير الأوروبية"[١٩]. وعضوية هذا الحزب مفتوحة للبيض وحدهم الذين يعرِّفهم الحزب بأنهم "قوقازيون أصليون". أما بيانه الانتخابي في عام ٢٠٠٥ المعنون عنواناً ذا مغزى هو "إلغاء التعددية الثقافية والمحافظة على الهوية"، فقد تضمن مقترحات متنوعة منها إلغاء جميع القوانين المناهضة للتمييز العنصري في العمالة[٢٠]. وقد شجع الحزب القومي البريطاني في تاريخه معاداة السامية وإنكار وقوع الهولوكوست؛ وتقول قيادته الحالية إنها ترغب في التخلص من "معاداة السامية المقنَّعة بقناع هزيل التي أخّرت الحزب لعقدين من الزمن". ويقول الحزب في موقعه على شبكة الإنترنت "إن الأعداء الحقيقيين للشعب البريطاني هم اليساريون - الليبراليون الأنغلوسكسون والكلتيون أبناء الداخل ... وقطعان الهلال، أي موجة الإسلام التي لا تتوقف عن التدفق على شواطئ جزرنا لإدخال أممنا في دينهم الصحراوي البربري"[٢١]. وهناك حزب آخر يناهض الهجرة في برنامجه هو حزب الاستقلال بالمملكة المتحدة[٢٢] الذي يزعم أن الهجرة قد خرجت عن الطوق وأن هدف الحزب هو "الاقتراب بمعدل الهجرة الصافي من الصفر"، والأخذ باختبار "الهوية البريطانية" لتشجيع المهاجرين على الاندماج اندماجاً كاملاً في المجتمع البريطاني[٢٣]. وأعربت اللجنة الأوروبية لمناهضة العنصرية والتعصب، في تقريرها القطري الثالث عن المملكة المتحدة، عن القلق إزاء الجو السلبي للرأي العام المحيط بطالبي اللجوء واللاجئين، وأشارت إلى أن العداء تجاههم قد شجعه الافتراض الذي يروَّج في النقاش العام بأن معظم طالبي اللجوء هم لاجئون زائفون، كما عززه الحديث بالسوء عن أولئك الذين تعتبرهم السلطات أصحاب طلبات لجوء غير صحيحة[٢٤]. ولاحظت اللجنة أيضاً أن المناخ السلبي الذي يحيط بقضايا اللجوء واللاجئين يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتغير المستمر في سياسات اللجوء المصممة تصميماً يردع بشكل متزايد طالبي اللجوء عن دخول المملكة المتحدة. وهذا المناخ المعادي لطالبي اللجوء واللاجئين ازداد سوءاً في أعقاب تفجيرات لندن في تموز/يوليه ٢٠٠٥ وبات النموذج البريطاني المتعدد الثقافات

---

[19] http://www.bnp.org.uk/resources/constitution_8ed.pdf.

[20] http://www.bnp.org.uk/candidates2005/manifesto/manf4.htm.

[21] http://www.bnp.org.uk/news_detail.php?newsId=1057 (see also http://www.islamophobia-watch.com/display/ShowJournal?moduleId=103277&filterBegin=2006-07-01T00:00:00Z&filterEnd=2006-07-31T23:59:59Z).

[22] Fieschi, C., "Far Right Alarmism", *Prospect*, vol. 108, March 2005.

[23] From the "Immigration" paragraph of the party manifesto (see http://news.bbc.co.uk/2/shared/bsp/hi/pdfs/15_04_05_ukipmanifesto.pdf).

[24] ECRI: Third Country Report on the United Kingdom, Strasbourg, May 2005.

هدفاً لهجوم متزايد حتى من قِبل سياسيين بارزين في الأحزاب الرئيسية ومفكرين تقدميين[٢٥]. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، قال جاك ستِرو، وزير الدولة للشؤون الخارجية والكومنولث، علناً إن المسلمات اللواتي يرتدين الحجاب يمكن أن يزدن من صعوبة إقامة العلاقات بين قطاعات المجتمع[٢٦]. وهذه التصريحات أثارت مزيداً من الجدل حول التعددية الثقافية البريطانية.

٣٤- وفي هنغاريا، يحتل مجال اليمين المتطرف حزبان هما حزب العدالة والحياة الهنغاري (*Magyar Igazság és Élet Pártja*, MIEP) وحركة تحسين هنغاريا (*Jobbik Magyarországért Mozgalom*). وزعيم حزب العدالة والحياة اسطفان تشوركا معروف بتصريحاته العلنية المتكررة ضد السامية، بما فيها تصريحاته التي يدين فيها اليهود لتعاونهم مع الشيوعيين ودورهم في الشؤون المالية العالمية، وزعمُه أن وكالات الدولة الهنغارية في أيدي اليهود في محاولة سرية لشراء البلد[٢٧]. وقد استنكرت اللجنة هذه الحالة في تقريرها القطري الثالث عن هنغاريا، وذكرت أيضاً أن المواقف المعادية للسامية مستمرة في صلب المجتمع.

باء - آسيا

٣٥- لا يزال ملايين الأشخاص في العديد من الدول - الأمم المتعددة الإثنيات والثقافات والأديان في آسيا يتأثرون سلباً بالمشاكل الناجمة عن القومية الإثنية، والتمييز، وكره الأجانب، وما يتصل بذلك من تعصب. لقد أخذ بعض الحركات السياسية بل وبعض الحكومات علناً بأيديولوجيات وسياسات وممارسات إقصائية لبناء التوافق السياسي. وتشجع هذه البرامج العداء بين المجموعات المختلفة على أسس العرق أو الإثنية أو الدين أو الانتماء إلى الشعوب الأصلية أو انعدام الجنسية أو حتى وضع المهاجر و/أو اللاجئ. ومن بين المجموعات المعرضة لذلك السكان الأصليون، مثل الباهاري في بنغلاديش؛ والبوراكومين والمهاجرين أو المواطنين الكوريين والصينيين في اليابان؛ وشعوب كارين وشان وروهينغيا في ميانمار؛ ومجموعات في ناغالند وميزورام ومناطق أخرى في شمال شرق الهند؛ وأهل منطقة الكورديليرا في الفلبين. وبعض المشاكل الإثنية والدينية لا تنشأ داخل دولة واحدة فحسب بل كذلك بين دول متجاورة، وتتفاقم بفعل محاولات بعض الحكومات استغلال وإثارة المطامح الإثنية لبعض المجموعات.

٣٦- وفي الهند، لا يزال نظام الطبقات سبباً من أسباب عدم المساواة الهائل بين الناس الذي يخضع له الملايين، وبخاصة الداليت، رغم الصكوك الدستورية وغيرها من الصكوك القانونية التي اعتُمدت عبر السنوات لمكافحته. فبينما مكنت تدابير استُحدثت بموجب القانون من قبيل نظام الحصص الكثير من الداليت من دخول مؤسسات الدولة، يظل التمييز عميق الجذور في الثقافة ويبقى تهديداً خطيراً للتلاحم الاجتماعي في الهند. ومن البرامج السياسية التي تحرض على العنف بين الأديان راشتريا سوايامسيفاك سانغ (Rashtriya Swayamsevak Sangh or RSS) (الهيئة الوطنية

---

25 Goodhart, D., *Progressive Nationalism: Citizenship and the Left*, Demos, May 2006 (http://www.demos.co.uk/publications/progressivenationalism).

26 BBC News, "Straw's veil comments spark anger", 5 October 2006 (http://news.bbc.co.uk/go/pr/fr/-/2/hi/uk_news/politics/5410472.stm).

27 Boyes, Roger, "Hungary: Far right tries to take control of the revolt", *The Times*, 23 September 2006.

للمـــتطوعين) وجناحها السياسي، حزب بهاراتيا جاناتا (Bharatiya Janata Party). والأيديولوجية التي تشكل مـــنطلقات هـــاتين المنظمتين، وتتمثل فـــي الهندوتفا (Hindutva) (النزعة الهندوية)، تؤدي إلى تفاقم الأوضاع الاجتماعـــية والسياســـية للمضطهدين تقليدياً وهم الداليت والأقليات الدينية. وفي تأكيدها على التفوق الهندي تتجاهل الهيئة الولاءات الطبقية، والطبقية المغلقة، والإثنية، واللغوية، والإقليمية العميقة الجذور. وفي بلدان أخرى في المنطقة مثل باكستان ونيبال، لا يزال التمييز على أساس الطبقية المغلقة يهمش ملايين الأفراد.

٣٧- وفي الـــيابان، وباستثناء النص على مناهضة التمييز الوارد في المادة ١٤ من الدستور، لا يوجد أي صك آخـــر يفـــرض مبدأ المساواة العام أو يعاقب على أفعال التمييز التي يرتكبها المواطنون أو مؤسسات الأعمال أو المـــنظمات غـــير الحكومية. ولا يعد خطاب الكراهية فعلاً جنائياً، بل مجرد جنحة مدنية بسيطة قد تقتضي دفع تعويض نقدي؛ على أن ذلك لا يحدث إلاّ إذا اعتُبِر الأمر تشويهاً لسمعة أفراد، وليس مجموعة معينة من الأشخاص أو الأقلـــيات بصـــفة عامة. وبالإضافة إلى ذلك، ليست لدى البلد قوانين محددة لمكافحة جرائم الكراهية. وأما العنصرية والجرائم المرتكبة بدافع الكراهية التي تشمل الاعتداء والتخريب والنهب فيقاضى فاعلوها عليها بوصفها جـــرائم عاديـــة. وتطبق العقوبات على ترويج الأفكار القائمة على التفوق العرقي أو الكراهية والتحريض على التميـــيز العنصري في حدود التوافق مع حقوق حرية التجمع وتكوين الجمعيات والتعبير. وبالتالي، قد لا يعاقب على ترويج الأفكار القائمة على التفوق العرقي أو الكراهية إلاّ إذا أدى إلى سلوك إجرامي من قبيل ممارسة العنف الجســـدي على فرد أو تهديده أو تشويه سمعته. وتبقى العنصرية مشكلاً كبيراً لمعظم الأقليات والمهاجرين بصفة خاصة[٢٨]. ورغم النهج المبيَّن أعلاه، أدى الخطاب المتسم بالعنصرية وكره الأجانب الذي ينادي به ساسة بارزين إلى قيام احتجاجات، داخل البلاد وخارجها، ولا سيما في البلدان المجاورة التي ينحدر منها المستهدفون الرئيسيون بهذا الخطاب. ويشير تقرير المقرر الخاص بشأن اليابان (E/CN.4/2006/16/Add.2) إلى أن التمييز العنصري وكره الأجانـــب يمســـان ثلاث فئات من الأشخاص: الأقليات القومية (شعب البوراكو، والإينو، وشعب أوكيناوا)؛ وسكان وأبناء المستعمرات اليابانية السابقة (الكوريون والصينيون)؛ والأجانب والمهاجرون من البلدان الآسيوية الأخرى وبقية العالم.

جيم - أفريقيا

٣٨- جميع الدول الأمم تقريباً التي نشأت في أفريقيا عقب حقبة الاستعمار هي دول متعددة الإثنيات والثقافات والأديان، وانقسمت مجموعات إثنية وثقافية ودينية في العديد من الحالات وتوزعت على دول مختلفة. وقد انعكس هذا التنوع سلباً في بعض الحالات على الاستقرار السياسي للدول الأمم الجديدة، إذ إن النخبة كثيراً ما استخدمته إما لتوسيع قاعدتها السياسية أو لتوطيدها. وفي العديد من البلدان الأفريقية ذات النظم السياسية المتعددة الأحزاب، كثيراً ما تنتظم السياسة الحزبية حسب الإثنية وليس حسب التقسيم الاجتماعي والاقتصادي والأيديولوجي. وحتى في الحـــالات الـــتي يوجد فيها نظام الحزب الواحد أو يحكم فيها الجيش، يُزعم في كثير من الأحيان أن الحكومة تسيطر عليها مجموعة إثنية أو أخرى. وفي هذه الحالات، يمثل كل واحدة من الجماعات الإثنية التي تنقسم بدورها انقساماً طبقياً قائماً على الوضع الاجتماعي - الاقتصادي نخبتُها السياسية الخاصة بها التي تدافع عن مصالحها إزاء

---

[28] BBC News: "Japan mulls multicultural dawn", 5 October 2004.

النخب الممثلة للمجموعات الإثنية الأخرى. غير أنه، في بعض الحالات، تزاول كل مجموعة إثنية مجموعة واسعة من المهام الاقتصادية والمهن، وتشمل كل طبقة اقتصادية أو قطاع اقتصادي أعضاء من فئات إثنية عدة[٢٩].

٣٩- وأياً كان النموذج التنظيمي السائد، يعد دور البرامج السياسية في تأجيج الكراهية والعنف الإثنيين هاماً. وقد شكلت أنشطة الحركات السياسية المنظمة التي تحرض على العنف والكراهية الإثنيين عاملاً حاسماً في إطلاق العنان لهذا العنف في رواندا في عام ١٩٩٤ عندما قتَّل الهوتو مواطنيهم من الأصل التوتسي؛ أو في ليبيريا وسيراليون وكوت ديفوار في السنوات الأخيرة؛ أو في إقليم دارفور في السودان في الوقت الراهن.

٤٠- لقد تواصل بلا هوادة النزاع الذي بدأ في إقليم دارفور القاحل والفقير في السودان مطلع عام ٢٠٠٣، مخلفاً سلسلة طويلة من القرى المدمرة، وعمليات القتل الجماعي، واختطاف النساء واغتصابهن، وعشرات الآلاف من المشردين الذين اضطروا للفرار من المنطقة. وعاش الإقليم سنوات عديدة من التوتر حول الحقوق المتصلة بالأراضي والرعي بين العرب الذين يشكل الرحل معظمهم والمزارعين من جماعات الفور والمساليت والزغاوة. وبينما تقر الحكومة السودانية بأنها عبأت "مليشيات الدفاع الذاتي" في أعقاب هجمات المتمردين، أنكرت أي صلات بميليشيا الجنجويد المتهمة بالمسؤولية عن عمليات القتل الجماعي وإحراق القرى واغتصاب النساء. وبالنسبة لكثير من الناس في المناطق المتضررة، تتلقى هذه الميليشيا الأوامر من مصادر حكومية وتحاول "تطهير" أجزاء كبيرة من الإقليم من الأفارقة السود.

٤١- وفي جهات أخرى من القارة، يتواصل تفجر العنف الأهلي ويكتسي في بعض الحالات أبعاداً دينية و/أو إثنية، كنتيجة لأنشطة عديمي الضمير من السياسيين الذين يسعون إلى جني فوائد سياسية من هذه النزاعات. وفي حالات أخرى، يشكل العنف بين الجماعات جزءاً من التنافس الانتخابي في مختلف عمليات الانتقال إلى الديمقراطية الجارية في الوقت الراهن في القارة. ففي نيجيريا على سبيل المثال، كثيراً ما أدى التنافس السياسي إلى تفاقم العديد من بؤر النزاع الإقليمي والإثني والديني، وينذر الوضع بتزايد العنف السياسي في المرحلة التمهيدية للانتخابات الجديدة. وفي الصومال، اتخذ النزاع الطويل الأمد بين مختلف الميليشيات العشائرية بُعداً دينياً منذ تدخل اتحاد المحاكم الشرعية. وفي كوت ديفوار، شكلت الإثنية عاملاً رئيسياً في الأزمة السياسية التي استحكمت في هذا البلد منذ أواخر التسعينات من القرن الماضي؛ وفي مرحلة من مراحل هذه الأزمة، استُخدِمت "الإيفوارية"، وهي مفهوم يُعتقد أنه يشمل جوهر الهوية الإيفوارية، كوسيلة مشروعة لتحييد الخصوم السياسيين. ولا بد لأثر هذا الاستخدام الإقصائي للمفهوم إلاّ أن يستمر أمداً طويلاً حيث أضفى شرعية على الفكرة القائلة إنه من الممكن تصنيف مواطني البلد إلى "إيفواريين أصليين" و"إيفواريين مؤقتين" استناداً إلى أصل الأبوين. ويقدم تقرير المقرر الخاص عن كوت ديفوار (E/CN.4/2005/18/Add.3) عدداً من التوصيات التي يُعتقد أنه من شأنها تفادي نشوء نزاع آخر وتمهيد الطريق للعودة إلى التعايش السلمي بين مختلف المجموعات الإثنية في كوت ديفوار.

---

[29] Rupesinghe, K. and Tishkov, V.A., *Ethnicity and Power in the Contemporary World*, United Nations University Press: Tokyo - New York - Paris, 1996.

٤٢- وفي زمبابوي، نجح حزب الاتحاد الوطني الأفريقي لزمبابوي (زانو) الحاكم في تمرير رسالة مؤداها أن انتصار كتلة المعارضة وهي الحركة من أجل التغيير الديمقراطي سيفيد سادتها البيض وليس شعب زمبابوي، وسيكون هذا الأمر بمثابة خيانة لزمبابوي الحرة والمستقلة التي كلّفت إقامتها الكثير.

دال - أمريكا الجنوبية

٤٣- تشكل العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب في أمريكا الجنوبية جزءاً من تركة حقبة الاستعمار والرق، ولا تزال العنصرية والتمييز العنصري والإقصاء لأسباب عريضة تتخلل العلاقات البشرية والاجتماعية وعلاقات القوة في معظم بلدان المنطقة رغم أن الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في هذه الأيام أفضل بكثير مما كانت عليه في عهد الاستعمار. وتتألف المجموعات المستضعفة في معظمها من هنود أمريكا ومن المنحدرين من أصل أفريقي، دون نسيان المهاجرين وطالبي اللجوء. وفي العديد من بلدان أمريكا الجنوبية، كثيراً ما يتصادف أن المناطق والجماعات الفقيرة والمهمشة هي تلك التي تغلب فيها هذه المجموعات.

٤٤- وكثيراً ما يقترن التهميش في الميادين الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بتدني وعي المؤسسات وتدني الوعي بوجود العنصرية وبأثرها السلبي على التلاحم الاجتماعي. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن بلداناً عديدة في المنطقة تعرِّف نفسها بأصلها الإسباني أو البرتغالي، متجاهلةً بذلك مكوناتها الهندية - الأمريكية والأفريقية. ويعكس اعتماد مفهوم "أمريكا اللاتينية" بدلاً من مفهوم "أمريكا الجنوبية" إنكار جذور مجتمعات أمريكا الجنوبية أو عدم إدراكها وطغيان التأثير الأوروبي. وفيما تعمل الأحزاب السياسية في العديد من البلدان وفق أسس عرقية، تظل مشاركة هنود أمريكا والمتحدرين من أصول أفريقية في الحياة السياسية مشاركة هامشية. غير أن المجموعات المستضعفة استطاعت في السنوات الأخيرة توجيه الانتباه بفعالية إلى مشكلي العنصرية والتمييز العنصري اللذين تتعرض لهما بوصفهما عاملين رئيسيين في تهميشها. ولعل الأهم من ذلك أن سياسيين من وسط هنود أمريكا قد انتُخِبوا في بلدان مختلفة لتولي مناصب سياسية عليا، ما شجع بالتالي على زيادة مشاركة قطاعات من السكان كانت ستبقى لولا ذلك على الهامش. ورغم أن هذه التطورات لا تعني نهاية التمييز على أساس العرق بجميع آثاره الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، إلا أنها تنطوي على بصيص من الأمل في إمكانية تحقق التحول من خلال العمليات الديمقراطية إلى مجتمع يتسم بقدر أكبر من المساواة والتعددية الثقافية.

٤٥- ففي غيانا، لا يزال انقسام إثني حاد بين المنحدرين من أصل أفريقي وهندي وهندي - أمريكي أمراً واقعاً في أيامنا هذه. وهذا الاستقطاب بلغ درجة من التجذر في تاريخ البلد لدرجة بات عندها أنه ينعكس في التركيبة الإثنية للأحزاب السياسية وفي هيكل المؤسسات العامة مثل الشرطة والجيش. ورغم أن غيانا سنت أحكاماً قانونية تمنع التحريض على الكراهية العرقية أو الإثنية وأن لجنة العلاقات الإثنية تشرف على تنفيذ بعض هذه التدابير[٣٠]، فإن استخدام العرق لكسب الدعم السياسي ممارسة مألوفة لدى معظم الأحزاب السياسية في البلد. وفي التقرير عن

---

[30] Ethnic Relations Commission, Conclusions of the Ethnic Relations Commission on Application of the Indian Arrival Committee, Georgetown, February 2005 (http://www.ethnicrelations.org.gy/publications/reports/IAC_Decision_Final.pdf).

زيارته إلى غيانا (E/CN.4/2004/18/Add.1)، شدد المقرر الخاص على أن الاستقطاب الإثني يستشري في بعض قطاعات المجتمع الغياني ويؤدي إلى استتراف أخلاقي وعاطفي وسياسي بالغ.

٤٦- وفي ترينيداد وتوباغو، توجد الانقسامات العرقية والإثنية في الحياة العامة بين السكان المتعددي الإثنيات المتحدرين من أصول أفريقية، وهندية، وأوروبية مختلطة، وصينية وسورية/لبنانية، رغم أنها ليست على ما يبدو بحدة الانقسامات في غيانا. ذلك أن حالة ترينيداد وتوباغو تتمثل في خطاب موسع بشأن العرق واللون في سياق تكافح فيه عدة مجموعات مغلقة عرقياً وثقافياً من أجل السلطة وفرص العمل في مساحة ضيقة جداً. وقد أشار المقرر الخاص باهتمام في تقريره عن زيارته إلى ترينيداد وتوباغو (E/CN.4/2004/18/Add.1) إلى أن الاستقطاب الإثني أقل هناك منه في غيانا وأن ترينيداد وتوباغو تتمتع بتعددية ثقافية حيوية خاصة بها في الاتصالات الفردية والممارسات الدينية.

٤٧- وفي الجمهورية الدومينيكية، تشكل العنصرية والتحامل والتمييز العنصريين سمات مألوفة في تاريخ البلد ولا تمس الدومينيكيين المتحدرين من أصول مختلطة أو أفريقية فحسب، بل تمس كذلك المهاجرين الهايتيين والدومينيكيين من أصل هايتيّ بطرق قاسية جداً. وتجليات الشعور المعادي للهايتيين معتادة على جميع صُعُد المجتمع، بما في ذلك المضمار السياسي، ويشكل المهاجرون الهايتيون هدفاً شائعاً للنقمة والتحريض على الكراهية والتمييز العنصريين. وقد أفادت منظمات غير حكومية تعمل في ميدان حقوق الإنسان بأن الحكومة الدومينيكية قامت بسلسلة من عمليات الترحيل الجماعي للمهاجرين الهايتيين، شملت في بعض الحالات دومينيكيين من أصل هايتي بسبب لون بشرتهم "الأدكن". وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، بعث المقرر الخاص رسالة ادعاء إلى الحكومة بشأن حالة ما يربو على ٣ ٠٠٠ هايتي قيل إنهم اعتقلوا ورُحِّل أكثر من ١ ٠٠٠ منهم دون اعتبار لوضعهم القانوني في البلد. كما أن الحكومة رفضت حكماً صادراً بحقها عن محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان لكونها "رفضت منح الجنسية على أساس العرق وحولت أطفالاً من أصل هايتيّ إلى أطفال عديمي الجنسية فعلياً". وستتاح للمقرر الخاص عما قريب فرصة لتقييم الحالة في عين المكان، في ضوء الدعوة التي وجهتها إليه الحكومة مؤخراً للقيام بزيارة بصحبة الخبير المستقل المعني بقضايا الأقليات.

٤٨- وفي هندوراس، سلطت منظمات لحقوق الإنسان الضوء على استخدام التهم الجنائية الموجهة بدوافع سياسية لمضايقة وتخويف وردع المعارضة التي يبديها أفراد يشاركون في الدفاع عن البيئة ومجموعة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وعلى وجه الخصوص، ذُكرت انتهاكات ضد الشعوب الأصلية، شملت التخويف والاعتداء والقتل، كما ذكر عدم قيام السلطات بالتحقيق فيها وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة. وحسب الشعوب الأصلية، استهدف كثير من هذه الانتهاكات عرقلة جهودهم الرامية إلى ضمان الاعتراف بمطالبتهم بالحق في ملكية الأراضي المشاع. وفي التقرير عن بعثته إلى هندوراس (E/CN.4/2005/18/Add.5)، لاحظ المقرر الخاص بقلق مطابقة خريطة الفقر للمناطق التي تقطنها جماعات الشعوب الأصلية والمتحدرين من أصول أفريقية؛ وتدني مستوى مشاركة ممثلي هذه الجماعات في مجالات الحياة العامة المهمة، مثل الحكومة والبرلمان وجهاز القضاء؛ وتهميشها في وسائط الإعلام، وهو ما يفسر تصويرها كأشياء فولكلورية.

٤٩- ورغم شهرة البرازيل كحالة من حالات نجاح التعددية الثقافية المتعددة الأعراق والمثمرة التي تسمو فوق حدود العرق ولون البشرة، والالتزام السياسي القوي الذي تعرب عنه أعلى مستويات الدولة بمكافحة العنصرية

والتمييز، فإنها لا تزال تعاني من العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من التعصب، هذه العوامل التي تصيب قطاعات هائلة من سكانها. فالعنف والتمييز العرقيان اللذان تجذرا عميقاً في بنية المجتمع بأكمله وأثّـرا فيه لخمسة قرون يمسّان بصفة رئيسية الشعوب الأصلية، مثل الخوكورو والتروكا، والمتحدرين من أصول أفريقـية، والعمال المهاجرين، واللاجئين وطالبي اللجوء من البلدان المجاورة. وبالإضافة إلى التهميش الاجتماعي والاقتصـادي والسياسي والتعليمي، تشمل مظاهر العنصرية أعمال عنف عرقي هائلة تتراوح بين التهديد بالقتل والقـتل المباشر. وبينما يتعرض العديد من المتحدرين من أصول أفريقية لهذا العنف في سياق الخطاب العام بشأن انعـدام الأمـن والجريمة في المناطق الحضرية، كثيراً ما تُستهدف الشعوب الأصلية في سياق محاولات المستوطنين الاستيلاء على أراضيها. وفي العديد من الحالات، زُعِم أن عناصر إنفاذ القانون كانوا إما مسؤولين بشكل مباشر عن أعمال العنف أو لم يوفروا الحماية للضحايا. ورغم اتخاذ عدد من المبادرات الإيجابية في مجال السياسات العامة في السنوات الأخيرة، بما في ذلك إنشاء الأمانة الخاصة لتعزيز المساواة بين الأعراق، واتخاذ إجراءات إيجابية تيسر ولـوج التعليم الجامعي، وتجديد الجهود الرامية إلى رسم حدود لأراضي الشعوب الأصلية وتسجيلها، فإن هذه الأمور لـم تُحدث بعد تغيرات هامة في حياة المجموعات المستضعفة، ويرجع ذلك في جانب منه إلى مقاومة هذه السياسـات داخـل المؤسسـات العامـة والخاصـة عـلى حـد سـواء. وفي تقريره عن بعثته إلى البرازيل (E/CN.4/2006/16/Add.3)، يرحـب المقـرر الخاص بالدور الذي يضطلع به هذا البلد في تشجيع توخي بُعد إقليمي ودولي في مكافحة التمييز، ويدل على ذلك بصفة خاصة دوره القيادي في صياغة اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة العنصرية وجميع أشكال التمييز والتعصُّب، وفي تنظيمه في تموز/يوليه ٢٠٠٦، بالتعاون مع شيلي، للمؤتمر الإقليمي للأمريكتين الرامي إلى تحديد مستوى التقدم المحرز في تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان والتحديات التي لا تزال تعترضه. ويحث المقرر الخاص، في سياق عملية استعراض برنامج عمل ديربان، المناطق الأخرى على إجراء التحليل ذاته بمشاركة الحكومات والمجتمع المدني والخبراء من الأفراد.

٥٠- وينطـبق نمـط تهميش جماعات الشعوب الأصلية والمتحدرين من أصول أفريقية بدافع العرق أيضاً على غواتيمالا. ومشاركة الشعوب الأصلية في العمليات السياسية وعمليات صنع القرار محدودة بصفة عامة رغم وجود عدد من عمليات المشاورة. وفي مجال الوظيفة العمومية، كثيرا ما يخضعون لآلية "السقف البلوري": فليس بإمكانهم سـوى الـتطلع إلى المناصـب العلـيا دون الوصـول إلـيها. وفي تقريـره عـن زيارتـه إلى غواتـيمالا (E/CN.4/2005/18/Add.2)، أبـرز المقـرر الخـاص قلة الوعي بمدى انتشار التمييز وعمق جذوره في أوساط السلطات السياسية والسكان ككل على حد سواء.

هاء - الشرق الأوسط

٥١- رغـم الجهـود التي بذلها في الماضي بعض القوميين لإقامة أمة عربية واحدة اعتماداً على الثقافة والدين والـتاريخ المشترك، فإن المنطقة لا تزال تعج بمشاكل العنصرية وكره الأجانب وتهميش الأقليات الإثنية والدينية. والأحـزاب السياسية في العديد من البلدان منظمة وفق الانتماءات الطائفية والدينية، ولا يبقى الإسلام في هذه الحالات عاملاً موحِّداً وتصبح الكلمة العليا للتمايز داخل الدين الواحد ولهويات دينية طائفية. وفي بعض الحالات مثل العراق، اتخذ الكفاح من أجل السيادة السياسية في حقبة ما بعد صدام حسين أشكالاً تتسم بالعنف الشديد بين الهويات الإثنية والهويات الدينية الطائفية. وفي ظل هذه الظروف، فإن طابع التنوع الإثني وميزان القوة السابق

الـــذي كانـــت فيه جماعة واحدة تُعتبر صاحبة السلطة على جميع الصعد تقريباً جعلا البلد معرضاً تعرضاً شديداً للتسييس الإثني الشامل والمثير للنزاع[٣١]. ومن المؤكد أن الوضع القائم قد أتاح فرصاً جديدة للقوى المتطرفة من الجانبين ليس للتحريض على الكراهية الإثنية والدينية فحسب بل كذلك لارتكاب مجازر في حق المدنيين أضحت مأساة يومية لجميع السكان.

٥٢- وشهد لبنان أيضاً في تاريخه الحديث استقطاباً إثنياً وطائفياً اتخذ في بعض الأحيان أشكالاً عنيفة. وكما هو الحال في بلدان المنطقة الأخرى، كثيراً ما يرتبط التنافس على السلطة السياسية ارتباطاً وثيقاً بالانتماء والولاء الدينيين. والمزيج الديني والإثني المعقد والمتنوع في البلد، الذي يضم سبع عشرة طائفة معترفاً بها رسمياً[٣٢]، كثيراً مـــا استغل بشكل رئيسي من قبل قوى خارجية لتحريض جماعة على أخرى، وهو ما تسبب في نزاعات دموية داخلية. ويتفق معظم المحللين على أن نقطة الخلاف الرئيسية تتمثل في الصراع من أجل السيطرة السياسية وليس الدينـــية لجماعـــة عـــلى غيرهـــا من الجماعات. وحتى في الأزمة الأخيرة، تحالفت قوى مسلمة ومسيحية على الجانبين[٣٣]. وينبع التحريض على العنف عادة من التنافس السياسي لا من الصراع الإثني أو الديني وله صلة وثيقة بالضغوط التي تمارسها البلدان المجاورة، وبخاصة إسرائيل وسوريا. وفي مصر، ورغم أن الدستور ينص على المساواة في الحقوق دون اعتبار للدين، فإن التمييز ضد المسيحيين المصريين والتعصب إزاء البهائيين وجماعات المسلمين غير المعـــترف بها رسمياً يبقيان مشكلاً قائماً. ويعترف القانون المصري باعتناق غير المسلمين الإسلام، ولكنه لا يقر باعتناق المسلمين أدياناً أخرى. ويواجه المسلمون الذين يعتنقون المسيحية صعوبات في الحصول على أوراق هوية جديدة وتعرض بعضهم للاعتقال بداعي تزويرهم المزعوم لهذه المستندات[٣٤].

٥٣- ويطـــبع النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني إلى حد كبير قضايا العنصرية والاعتداد بالإثنية ومعاداة السامية وكـــره الأجانب. وتحرض البرامج السياسية في جانبي الصراع باستمرار على الكراهية والعنف الإثنيين والدينيين. وفي الأراضي المحتلة، تفاقمت الحالة بفعل بناء "الجدار الأمني" الذي عمَّق حالة التهميش القاسية أصلاً التي يعيشها الفلسطينيون. وداخل إسرائيل نفسها، تواصل الدولة سنها لقوانين تنطوي على التمييز ضد المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل، مثل القانون الذي يمنع لم شمل العائلة لمواطنين إسرائيليين (معظمهم فلسطينيون) أزواجهم من الأراضي المحتلة، ويستثني القانون من ذلك فئات عمرية معينة. ولا تنحصر نتائج أعمال العنف في هذه المنطقة، بل تساهم كذلك في تفاقم ظاهرتي كره الإسلام ومعاداة السامية في جهات أخرى من العالم.

٥٤- وفي جمهورية إيران الإسلامية، صدرت تصريحات علنية، بما في ذلك القول إن إسرائيل ينبغي "أن تمحى مـــن الخـــريطة"، فسِّـــرت بأنها تنطوي على دلالات معادية للسامية. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، رعت

---

[31] Wimmer, A., Democracy and Ethno-Religious Conflict in Iraq, paper presented Center on Democracy, Development and the Rule of Law, Stanford University, 5 May 2003 (http://iis-db.stanford.edu/pubs/20214/wimmer.pdf).

[32] Peteet, J.M. "Lebanon: Palestinian Refugees in the Post-War Period", *Le Monde diplomatique*, December 1997 (http://www.monde-diplomatique.fr/cahier/proche-orient/ region-lebanon-refugee).

[33] Corm, G., "Lebanon: No "Civil War" This Time", *Le Monde diplomatique*, September 2006.

[34] Human Rights Watch: World Report 2007.

الحكومة مؤتمراً دولياً في طهران شكك في حقيقة المحرقة. وكما ذكر المقرر الخاص في تقريره العام المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/4/19) في آذار/مارس ٢٠٠٧، يظهر الرئيس محمود أحمدي نجاد بتنظيمه لهذا المؤتمر نيته إضفاء الشرعية على التيار المشكك في أشكال أخرى من العنصرية، وذلك على وجه الخصوص بدعوته، إلى جانب شخصيات بارزة في التيار الأوروبي المشكك والمعادي للسامية، رموزاً بارزة في الحركة العنصرية المناوئة للسود في الولايات المتحدة الأمريكية، مثل حركة كو كلاكس كلان (Ku Klux Klan)، التي تنادي في برنامجها الفكري والأيديولوجي الرئيسي مدونية السود عرقياً وضرورة إبادتهم. ونظمت الحكومة نفسُها قبل ذلك مسابقة للرسوم الكاريكاتورية معادية للسامية تنكر وقوع الهولوكست.

٥٥- ولا يزال العمال المهاجرون في مجتمعات دول الخليج، التي يُزعم أنها تحولت إلى مجتمعات عصرية، يعانون من أشكال قاسية من أشكال استغلال العمالة تشبه الرق في بعض الأحيان. ويزيد من سوء ظروف حياتهم التمييز الجنساني والديني والعرقي العميق الجذور. وهذا يوفر الأساس لسياسات عامة وأنظمة حكومية تتسم بالتحامل، وممارسات مشينة من قبل أرباب العمل العاديين، وإجراءات قانونية غير عادلة يمكن أن تؤدي إلى الحكم بالإعدام. وأما المهاجرون الذين عملوا وعاشوا هناك فيتحدثون على نطاق واسع عن التعصب إزاء التنوع الديني في بعض هذه البلدان. فالعمال المهاجرون غير المسلمين المتعبدون يضطرون لتقبل عدم وجود أماكن للعبادة وللكف عن إظهار الرموز الدينية مثل الصلبان المسيحية، أو التيلاكا (وهي "العلامة المقدسة" المميزة التي يرسمها كثير من الهندوس على الجبين بين العينين). والعبادة جماعياً مع آخرين ينبغي أن تتم دائماً بحذر وبعيداً عن الأنظار.

واو - أمريكا الشمالية

٥٦- في الولايات المتحدة الأمريكية، ليس خطاب العنصرية وكره الأجانب خطاباً غير قانوني إذ يُنظر إليه في إطار حرية التعبير والكلام التي لا يمكن الحد منها بقانون، وفقاً لأحكام التعديل الأول لدستور الولايات المتحدة الأمريكية. وعلى صعيد السياسات العامة، ضعفت الالتزامات بتدارك العيوب البنيوية والاجتماعية بفعل وجود الأحزاب والحركات الشعبوية التي تحض على الكراهية والعنصرية. فبحلول أواخر التسعينات من القرن الماضي، كان هناك ما يربو على ٥٤٠ جماعة متطرفة مثل "الكو كلاكس كلان" والنازيين الجدد والمليشيات الشعبية. وتعزز هذا الوضع كذلك بسبب هجمات ١١ أيلول/سبتمبر، التي أدت إلى عودة العنف العنصري والمعادي للأجانب، ولا سيما ضد أفراد وجماعات من الأمريكيين العرب والآسيويين والمسلمين. وقد طلب المقرر الخاص دعوة من السلطات الأمريكية لزيارة البلد في أواخر عام ٢٠٠٧، وذلك لتحديث تقرير سلفه لعام ١٩٩٤ (E/CN.4/1995/72/Add.1).

٥٧- وتوجد عدة منظمات متطرفة تحض على الكراهية العرقية والإثنية في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد ارتقت حركة كوكلاكس كلان، المنشأة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، لتصبح أشد المنظمات عنصرية وفتكاً في تاريخ البلد. وهذه الحركة التي أعلنت أنها "أمريكية مائة في المائة ومسيحية مائة في المائة وبروتستانتية مائة في المائة" تفاخرت بحلول عام ١٩٢١ بأنها تضم مليون ونصف مليون عضو وقاربت عضويتها في أوج الحركة ٦ ملايين عضو. وقد خلفها عدد من الجماعات المنشقة مثل الفرق المتحدة الأمريكية (United Klans of America)، والإمبراطورية الخفية (The Invisible Empire)، وفرسان كو كلاكس كلان (Knights of the Ku Klux Klan). وأحد أشهر قادتها دافيد ديوك الذي يتزعم حالياً منظمة الوحدة والحقوق الأوروبية - الأمريكية التي تجاهر بعنصريتها ومعاداتها للسامية.

٥٨- ومن بين المنظمات الأخرى العنصرية والمعادية للأجانب النشيطة في الولايات المتحدة الأمريكية التحالف القوي، والأمم الآرية، والأخوة الآرية والحزب القومي الاشتراكي لأمريكا، والحزب النازي الأمريكي، والمقاومة الآرية البيضاء، وحركة الخلق (كنيسة الخالق العالمية سابقاً). ويدعم هذه المنظمات فيض من الجماعات الصغيرة التي تعمل على الصعيد المحلي، فتنشر الدعاية العنصرية والمعادية للأجانب وللسامية عبر الموسيقى، والكتب الهزلية، والمسيرات، والمهرجانات، والمنشورات، والتجنيد النشط، والإنترنت.

٥٩- وليست كندا في حِصن من ظاهرة التنظيمات العنصرية الناشطة في اعتدادها بالتفوق العرقي التي تجاهر بمناصرتها للكراهية العرقية. وعلى خلاف الولايات المتحدة الأمريكية، فإن القانون الجنائي الكندي يُعاقب على التحريض على الكراهية العرقية، فهو ينص على أن أي شخص يحرض، بإطلاق بيانات في أي مكان عام، على كره أي جماعة محددة حيث يرجح أن يؤدي ذلك التحريض إلى الإخلال بالسلم يمكن أن يدان بارتكاب جريمة ويخضع لعقوبة الحبس، أو بارتكاب جريمة تستوجب العقاب وفق إجراءات الإدانة الموجزة. وقد جعل هذا الأمر بالإمكان التصدي لأنشطة جماعات متنوعة من جماعات النازيين الجدد. ومن أبرزها الحزب القومي - الاشتراكي لكندا الذي تشمل أهدافه المعلنة "استعادة سيادة البيض في كندا" ومناهضة التأثير اليهودي في وسائط الإعلام الإخبارية والترفيهية[٣٥]. وهناك تنظيم آخر اسمه "غرب كندا لنا" (West Canada for us)، أنشئ في عام ٢٠٠٤، وتم حله خلال نفس العام بعدما أدين بالإخلال بالقوانين الكندية لمكافحة جرائم الكراهية بنشره في موقعه الإلكتروني مواد تُعتبر مروجة للكراهية. والتنظيمات النشيطة الأخرى هي معهد المراجعة التاريخية المعادي للسامية والمنكر للهولوكوست والفريق الكندي للتطهير العرقي. وفي تقريره عن بعثته إلى كندا (E/CN.4/2004/18/Add.2)، التي زارها في عام ٢٠٠٣، لاحظ المقرر الخاص عودة تيار سياسي يميني متطرف يستهدف اليهود بشكل خاص. وستتاح للمقرر الخاص عما قريب فرصة لتقييم الوضع في عين المكان في ضوء الدعوة الإيجابية جداً التي تلقاها مؤخراً من حكومة كندا للقيام بزيارة متابعة.

ثالثاً - الاستنتاجات والتوصيات

٦٠- تشكل العودة الحالية للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب خطراً هائلاً ليس على حقوق الضحايا فحسب بل أيضاً على تطور الديمقراطية والتلاحم الاجتماعي. وقد بلغ هذا الخطر مستويات جديدة ومخيفة في سياق الحرب العالمية الراهنة وهي "الحرب على الإرهاب"، كنتيجة لإضفاء الشرعية الفكرية على الأفكار العنصرية والمعادية للأجانب عبر الخطاب العام وترجمة الأحزاب السياسية الرئيسية لوجهات النظر التي تروجها عادة الحركات السياسية اليمينية المتطرفة إلى سياسات عامة.

٦١- ويوصَى بالحاح باعتماد الإجراءات الاستراتيجية التالية لمواجهة عملية إضفاء الطابع العادي والديمقراطي على العنصرية، ولاجتثاث جذور المصادر الأعمق للبرامج السياسية العنصرية المتزايدة في جميع أنحاء العالم:

---

[35] See Canadian Human Rights Tribunal, Tremaine Decision, 2 February 2006 (http://www.chrt-tcdp.gc.ca/search/files/t1104_8505de1updated.pdf).

(أ) إبـــداء إرادة سياســـية أقوى لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب، وذلك اســـتناداً إلى إدراك عودة جميع أشكال العنصرية وتهديدها الخطير للديمقراطية. وينبغي للأحزاب السياسية أن تتولى قيادة حملة مكافحة العنصرية وكره الأجانب، وذلك باتخاذها خطوات ملموسة لتعزيز التضامن والتسامح والاحـــترام والاعتراف بالمجموعات المستضعفة كأعضاء كاملي العضوية في المجتمع، ومن هذه الخطوات وضع وتنفـــيذ مدونـــات سلوك طوعية من أجل إقامة مجتمع غير عنصري. ويجب أن تشمل مدونات السلوك هذه الـــتزاماً بعدم المشاركة في التحريض على العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، داخل الحزب وفي المجتمع عموماً؛ وأن تضع مجموعة من التدابير الداخلية للمعاقبة على انتهاكاتها؛ وأن تتضمن تعهداً بعدم الدخول في حكومات ائتلافية مع الأحزاب والمجموعات التي تؤيد أو تحرض على العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

(ب) وبغية تعزيز الديمقراطية، يتعين على الدول تشجيع مشاركة الجماعات المعرضة تعرضاً شديداً للعنصـــرية والتمييز العنصري في الحياة السياسية لبلدانها، على أن تأخذ في الاعتبار إمكانية أن تساهم تلك الجماعـــات في تعزيز منظور مناهضة التمييز. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للطرق المحددة التي تؤثر بها ظواهر العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب على النساء والجماعات الأخرى المعرضة تعرضاً شديداً للعنصرية والتمييز، والآثار المجتمعة لأشكال التمييز المتعددة التي تواجهها.

(ج) تنفـــيذ جميع صكوك حقوق الإنسان ذات الصلة لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب، وبخاصة الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وإعلان وبرنامج عمل ديربان. وعلى الدول الأعضاء كذلك أن تعتمد جميع التدابير القانونية والسياسية والإدارية والقضائية اللازمة لضمان احترام وتكامل الحقوق الأساسية التي تكفلها الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة، وبخاصة فيما يتعلق بحرية التعبير وحرية الدين، ولاقتلاع جذور ظاهرة التحريض المتزايد على الكراهية العرقية والدينية.

(د) ترابط وتكامل مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب مع البناء الطويل المدى لمجتمع ديمقراطي لا تمييز فيه وتتفاعل فيه الثقافات المتعددة، وذلك استناداً إلى الاعتراف بالتنوع الديني والإثني والثقافي واحترامه وتعزيزه.

(هـ) تشـــجيع الحـــوار بين الثقافات والأديان على الصعيد الوطني والدولي على حد سواء، على أساس استراتيجيتين مترابطتين هما: تعميق التعارف بين الجماعات المختلفة وممارسة التفاعل الاجتماعي والثقافي والديني بينها على أساس القيم العالمية.

- - - - -